المواجهة الفلسطينية المطلوبة لصفقة القرن

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

يقف الشعب الفلسطيني اليوم أمام تحديات متعاظمة، قوامها إما أن يكون أو ألا يكون، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن التسوية التي أطلق عليها "صفقة القرن"، حيث تتطلب المواجهة المصيرية قدرة كبيرة على التماسك، بعيدا عن الحسابات التي تجاوزها الزمن.

بهذه الصفقة المبتورة يسقط الشعار التقليدي لاسترداد فلسطين من البحر إلى النهر، عبر الطريق الذي طال مخلفا شهداء وجرحى ومعتقلين، وعلى هامش الخلاف الداخلي الفلسطيني على أعتاب اتفاق أوسلو، وما سبقه وما تلاه من ممارسات المقاومة المجيدة ومظاهرات العودة وبالونات الحرق، والانقسام الفلسطيني القائم على الالتحاق بالتحالفات العربية والأجنبية، والترحال الفلسطيني الهادف للبحث عن اعتراف الدول الأجنبية بازدواجية الكيان الفلسطيني وانقسام أرضه وشعبه.

لم يعد يفيد اليوم الكلام والتصريحات النارية والتهديد بالويل والثبور والانسحاب من اتفاق أوسلو الذي مات ودفن وتعفّنت جثته منذ سنوات طويلة. ولن ينفع كالعادة طلب اجتماع للجامعة العربية يحضره المندوبون الدائمون، ولا انعقاد مجلس الأمن الذي تستعمل فيه الولايات المتحدة حق "الفيتو"، ولا الجمعية العامة التي لا سلطة تنفيذية لها. اليوم على الفلسطينيين أن يقرروا كيف يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ليس هناك من لا يعرف أن الولايات المتحدة منحازة إلى إسرائيل منذ زمن طويل. ولا يشك أحد في قوة وجبروت واشنطن ووزنها الثقيل في العالم، وسيطرتها العسكرية والاقتصادية والتحالفية وعقوباتها التي تئن من تحتها دول كثيرة وقريبة.

تفرض الولايات المتحدة هيبتها وقراراتها بأسلوب متعال، لكنها تدرس جيدا وتخضع لاتجاهات ومصالح الدول الأكبر في العالم، وهي عرضة لتغيير أو تعديل قراراتها وفق ذلك.

يقع تحقيق هذا الهدف على عاتق الفلسطينيين وحدهم، وليس على الإسرائيليين أو الأميركيين. العالم لا يحترم الدول والشعوب المنقسمة، وإذا لاحظنا أن البؤر الساخنة التي يعمّها العنف والحروب الأهلية والتدخل الدولي في شؤونها هي الدول المنقسم شعبها، وتعتمد على قوى خارجية في احتلال المزيد من الأرض وقتل المزيد من أبناء الشعب، وما يجري في بعض دول الشرق الأوسط دليل لا يقبل التشكيك.

لن يتحقق أي نجاح على المستويين السياسي والعملي للتصدي للحملة الأميركية – الإسرائيلية التي كشرت عن أنيابها سوى بإنهاء الانقسام واللجوء للعمل المشترك، فما عدا ذلك رفض المبادرة أو قبولها سيّان في التوصل للفشل

دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب كلا من المرشحين لرئاسة الوزارة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو وبيني غانتس للحضور إلى واشنطن، ورأى ترامب أن يكون اللقاء معهما في أوقات مختلفة كي يتأكد أن رئيس الحكومة القادم، وقائد المعارضة الجديد في الكنيست، مطلعا وموافقا على المبادرة الأميركية. وعلى الرغم من معارضة إسرائيل للصفقة في الجوهر، غير أنها تترك الرفض يأتي من الجانب الفلسطيني، ويتظاهر نتنياهو وغانتس بتأييدها والترحيب بها.

سوف يدعو ترامب الفريق الفلسطيني عاجلا أو آجلا للحضور إلى واشنطن، فهل يتوقع الفلسطينيون أن يوجه دعوتين لكل من الرئيس محمود عباس ولرئيس الجزء الجنوبي لفلسطين شبه المستقل إسماعيل هنية رئيس حركة حماس، لمقابلته في أوقات مختلفة ليضمن اطلاع كل منهما على المبادرة الأميركية؟

لا يبدو للعالم، ولأشقائنا العرب، ولا للدول والشعوب التي تؤيد نضالنا وأهدافنا الشرعية، أن الفلسطينيين شعب واحد متماسك وصامد، لأن العالم وشعوبه يسمع تبادل الاتهامات والتخوين بين فصائله الأكبر والأقدر، ويرى القيادتين تتجولان وتزوران وتتفقان وتعاديان وتصادقان، بينما هما لا يتحدثان مع بعضهما البعض.

لا ينوي الرئيس عباس الذي يملك الشرعية التوافقية، أن يدعو أو ربما يقبل الدعوة للقاء مع قادة حماس، أو الدعوة لأي اجتماع خارج إطار منظمة التحرير. وبينما يتحدث العالم ويتخوّف من خطر إعلان المبادرة الأميركية سيئة الذكر، يتجول رئيس حركة حماس في دول العالم باحثا عن دعم لحركته وليس لفلسطين، وتوسّع قيادتها الحاجز بين قطاع غزة وإسرائيل لمزيد من التبادل التجاري.

كيف ينهض الشعب الفلسطيني للتمسك بحقوقه الشرعية وهو يشاهد الهوة العميقة التي حفرناها نحن وحدنا بأيدينا، ألا يستحق الموقف على حافة الهاوية الذي قد يطيح بحقوقنا ووجودنا أن نتحد قبل أن ننهزم أو ننتصر؟

توحيد وتوحّد الشعب الفلسطيني وقياداته ومفاوضيه ومطالبه وأهدافه وحقوقه الشرعية المستندة على القرارات الدولية، أساس القوة الفلسطينية التي يمكن أن تدعمها غالبية دول العالم ذات التأثير على التصدي لسياسة الولايات المتحدة الجائرة.

في الفترة الزمنية الحالية، ولأسباب يدركها الجميع، يواجه الفلسطينيون جملة من الخيارات المستحيلة ليس لأنها غير شرعية أو عادلة، لكن لأنها صعبة التحقيق.

هناك أيضا خيارات ممكنة التطبيق يحتاج إنجازها التراص الفلسطيني والتأييد العربي والدولي. لن يقبل الفلسطينيون، ولا العرب، التنازل عن القدس، والأماكن المقدسة التابعة للأديان السماوية والتي احتضنها شعبنا أجيالا طويلة.

هل يستطيع الفلسطينيون اليوم استرجاع القدس العربية بكاملها؟

يريد الفلسطينيون اليوم أن يوقفوا الإجراءات التي تتم لتهويد القدس والاستيلاء على الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات، ويناضل الشعب من أجل تحقيق وجود فلسطيني يؤيده العالم في الأماكن المقدسة، وقدس فلسطينية في الأحياء المقدسية وأكناف بيت المقدس. ويرفض الفلسطينيون استمرار الوضع الراهن الذي يسمح لإسرائيل بابتلاع القدس الكبرى واجتزار الأرض والمقدسات وطرد السكان. هذا هو ما يجب على الفلسطينيين أن يتفقوا على تقريره والعمل لتنفيذه.

الفلسطينيون لا يستطيعون تطبيق هذا البرنامج وحدهم، وهم بحاجة لتأييد الدول العربية والدول المؤيدة للحقوق الفلسطينية. وعليهم أن يتصلوا بتلك الدول، وتزويدها بالوثائق والقرارات والحقائق ونصوص القانون الدولي في هذا الشأن، وحثّها على الاتصال بالدول المعنية. كما يجب أن يستمعوا إلى ما تقول وتنصح تلك الدول لتكثيف الضغط الدولي على الولايات المتحدة وإسرائيل.

على القيادات الفلسطينية تصعيد المظاهرات والمسيرات السلمية تجاه المستوطنين والعاملين في بناء المستوطنات، والجهات المكلفة بمصادرة الأراضي والمنازل بقرارات المحاكم أو السلطات العسكرية، والتحشيد المدني السلمي في حدود التماس مع الاستيطان. ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وكل ما يمكن التوصل إليه من لفت انتباه العالم بما يجري للفلسطينيين وحقوقهم.

عليهم أن يتواصلوا مع الجمعيات والنقابات والتجمعات المدنية العربية والإسلامية والصديقة، والجاليات العربية خاصة في الولايات المتحدة، من أجل تسيير سلمي لمسيرات مؤيدة للحق الفلسطيني وضد الانتهاك للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

يتطلب هذا التواصل خبرة ومعرفة ولجنة تمثل كل الفلسطينيين تحت شعار ومسمى "الجمعية الأهلية للدفاع عن الشعب الفلسطيني" بفروع مستقلة في جميع أنحاء العالم.

لن يتم أي نجاح أو تقدم على المستوى السياسي والعملي للتصدي للحملة الأميركية – الإسرائيلية التي كشّرت عن أنيابها سوى بإنهاء الانقسام واللجوء للعمل المشترك. فما عدا ذلك فإن رفض المبادرة أو قبولها سيّان في التوصل للفشل وضمان نجاح المبادرة الأميركية (صفقة القرن) على حساب الحقوق الفلسطينية وبعدها لن ينفع الندم.

التونسيون صنعوا ثورة وقيدوها بالدستور

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

أي محاولة لقراءة المشهد السياسي التونسي، وما قد يطفو على السطح خلال الأيام القليلة القادمة، ستكون أشبه بقراءة الفنجان، أو الضرب بالرمل؛ السبب في كل ذلك أن التونسيين الذين صنعوا ثورة ساهمت في تشكيل التاريخ المعاصر، سواء كان ذلك بالإيجاب أم بالسلب، قَيّدوا ثورتهم بالدستور.

رغم دخول الثورة التونسية عامها العاشر، لا أحد يستطيع أن يقول من يحكم تونس اليوم، اليمين أم اليسار أم الوسط؛ تونس محكومة بكل هؤلاء. وبينما يرى البعض في ذلك قمة الديمقراطية في ممارساتها، يرى آخرون أن تونس حكمت على نفسها بالشلل، وأوقعت حكوماتها المتعاقبة في العجز، حيث القرارات تبقى معلقة دائما.

أول إشكال نجم عن دستور عام 2014، هو اختيار من ساهم في صياغته نظام حكم هجين، لا هو رئاسي، ولا هو برلماني؛ تكمن خطورته في أنه شجع على نوع من النفاق السياسي، تحت مسمى الوفاق، أو بالمعنى السياسي "ائتلاف حكومي".

أي قرار يطرح للنقاش، إن لم يته بين الرئيس ورئيس الحكومة، هو حتما سيتوه في البرلمان، وبين أطراف الائتلاف الحكومي.

وبينما يبخل الدستور على رئيس الجمهورية، الذي يتم اختياره من قبل الشعب مباشرة، بالصلاحيات التي يوكلها له؛ فهي محدودة وغامضة. نرى أن الدستور عندما يتعلق الأمر برئيس الحكومة يجزل العطاء.

والحال، أن رئيس الحكومة غير منتخب من قبل الشعب، بل يتم تكليفه من قبل الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، يمتلك صلاحيات واسعة، تبقى محل اختلاف وتداخل لم يجر تمييزه بدقة أحيانا، ومثال على ذلك قضية الأمن القومي.

يتناول الفصل 77 من الدستور مسألة الأمن القومي، دون أن يوضح المقصود بذلك بدقة، ليصبح محل خلاف سياسي، هل المقصود بالأمن القومي بمفهومه الشامل، أم الأمن بالمفهوم البوليسي.

الصياغة الدستورية لم تقرأ حسابا لصدام قد يحصل بين رئيس الجمهورية وبين رئيس الحكومة، خاصة عندما يكون كل منهما ينتمي إلى طرف سياسي مختلف.

ويرى خبراء قانونيون أن الفصل 89 من الدستور هو مثار جدل، فهو يتضمن عدة إشكاليات لا يمكن حسمها. أول هذه الإشكاليات هي، في حال فشل رئيس الحكومة المكلف من قبل حزب الأغلبية في الحصول على موافقة البرلمان، تنص المادة على قيام رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات لتكليف الشخصية الأقدر، لتشكيل الحكومة.

والسؤال المثير للخلاف، ليس فقط من هي الشخصية الأقدر على تشكيل الحكومة، وإن كان ذلك موضع جدل كبير لم يحسم، بل الخلاف هو حول طبيعة المشاورات وآلية إجرائها، ومدى لزومها. الدستور هنا يترك الأمر غامضا ولا يوضح دور الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية.

أول إشكال نجم عن دستور عام 2014، هو اختيار نظام حكم هجين، لا هو رئاسي، ولا هو برلماني؛ تكمن خطورته في أنه شجع على نوع من النفاق السياسي، تحت مسمى الوفاق أو بالمعنى السياسي «ائتلاف حكومي»

هل يعتبر ذلك بمثابة الترخيص لرئيس الجمهورية بتجاوز هؤلاء جميعا عند اختياره للشخصية الأقدر؟

ترك الدستور مفهوم الاقتدار غامضا، يفسح المجال للرئيس لاختيار الشخصية التي يراها مناسبة.

حكومة الرجل الأقدر يجب أن تجتاز اختبار البرلمان، قبل أن تتحول إلى واقع ملموس، وهذا يعني بلغة الأرقام الحصول على تأييد 109 أصوات على الأقل، ولن يحدث ذلك إلا بإجراء صفقات سياسية يتم الاتفاق عليها بالسر أحيانا، وبالعلن أحيانا أخرى.

وفي حال فشل الرجل الأقدر في الحصول على مباركة البرلمان، تعود الكرة إلى ملعب رئيس الجمهورية ثانية. يقول النص الدستوري هنا، إذا مرت أربعة أشهر على التكليف الأول دون التوصل إلى تشكيل حكومة، فإن لرئيس الجمهورية "الحق في حل البرلمان".

الصياغة تحمل الكثير من الغموض، والتأويلات؛ ما المقصود بـ"لرئيس الجمهورية الحق". لغويا هذا يفسر بأن رئيس الجمهورية وحده من يقرر إن كان سيلجأ لحل البرلمان، وإعادة الانتخابات التشريعية، أو يفاجئ الجميع ويصر على التفسير المريح، تاركا لحكومة، يوسف الشاهد، المجال لتواصل عملها في القصبة.

قريبا سيدرك الجميع مخاطر الثغرات في صياغة فقرات من الدستور التونسي، تسببت في شلل حكومات متعاقبة تحت تسمية "حكومة الوفاق". التسمية حلوة لا شك في ذلك، ولكنها ستخلف في ما بعد طعما مرا في الفم.

بعد إعلان الرجل الأقدر، المكلف بتشكيل الحكومة، حصر المشاورات مع الأحزاب الداعمة لرئيس الجمهورية في الدور الثاني، قررت حركة النهضة دعوته إلى توسيع المشاورات لتشمل مختلف الكتل النيابية، بما في ذلك قلب تونس، الذي وصفته بـ"قوى الفساد" خلال الحملة الانتخابية.

"حكومات الوفاق" سهلت على الأحزاب التنصل من تحمل المسؤولية عند الفشل، كل طرف يلقي بالمسؤولية على الطرف الآخر. وعند النجاح، يلتف الجميع حول المائدة يتقاسمون المديح.

ما العمل إذا؟ كلمة السر تكمن في قانون العتبة الانتخابي؛ الرافضون لرفع نسبة العتبة الانتخابية، يقولون إن ذلك سيؤثر سلبيا على مستقبل الانتقال الديمقراطي، وضرب التعددية الحزبية، ويقصي طيفا هاما من المستقلين والأحزاب؛ فنحن لو رفعنا نسبة العتبة لتصبح 5 بالمئة بدلا من 3 بالمئة، سيقع إقصاء 80 بالمئة من الطيف السياسي والحزبي والمستقل.

ليكن ذلك، امتلاء الحقل السياسي التونسي بالعشرات من الأحزاب، شيء جميل، ولكن وصول ثلاثة أو أربعة أحزاب للتنافس في الانتخابات التشريعية أضمن لمصلحة البلد ومصلحة التونسيين، وذلك حتى لا يتفرق الدم بين القبائل.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk